سابعًا : الحوار والهوية الثقافية

١- التراث ومقومات الحوار والهوية

٢- بين الإنسانى والتطبيقى (قراءة حالة)

٣- الحوار وهموم المواطنة.

٤- أصول الحوار فى تطوير المناهج

١

الحوار الثقافى والهوية

١ – تشخيص حالة :

من المؤكد أن تراث الأمة ـ أية أمة ـ هو جزء أصيل لا يتجزأ ـ أو يكاد ـ من عقلها وفكرها ووجدانها، وهو ـ بهذا المفهوم ـ من أغلى ممتلكاتها وعلى قائمة أرصدتها، باعتباره الضامن لصحة مسيرتها من حيث الائتمان على هويتها وشخصيتها، وسلامة كيانها وذاكرتها، ولعل هذا ما استشعره قدماء نقادنا منذ تصوروا أن كل شيء قد قيل، وأنَّ الأول لم يترك للآخر شيئًا، وهو ما ردده الشاعر القديم حين رأى نفسه ينسج القول على منهاج أسلافه لا يكاد يتجاوز :

مـــا أرانـــا نقـــول إلا معـــارًا أو معـــادًا مـــن لفظنـــا مكـــرورًا

وكذا كان ما ردده شاعر الإحياء وأمير الشعراء :

مثـــل القـــوم نـــسوا تـــاريخهم كلقـيط عـى فى النـاس انتـسابا

أو كمغلـــوب عـــلى ذاكـــة يشتكى من صلة الماضى انقضابا

حيث يكفى الأمة شرفًا وواجبًا أن تخشى على بنيها وأجيالها من تداعيات فَقْد الشرعية والهوية والذاكرة، بما ينذر بالتهميش والضياع والفناء، أو تحقيق الانقطاع المعرفى تجاه الماضى بما ينذر بالتخوُّف من التماهى مع الآخر دهشة وانبهارًا فحسب.

من هذا المنطلق تتجلَّى أهمية تراث الأمة، وتعظيم ودوره فى توثيق تاريخها، وثمة فرق مؤكد بين ثقافة ضاربة بجذورها فى أعماق الزمن، وثقافة مرحلية تفتقد الكثير

من تلك الأصالة، وربما تحاول التعويض بتوظيف ثقافة القوة بإعلائها على قوة الثقافة، وترشيح قانون القوة على قوة القانون، أو تحاول طرح المتغير بديلًا للثوابت، مع محاولة المساس بكيانات الشعوب، أو التهريج الرخيص بمقدراتها، أو محاولة تجاهل معايير أصالتها ومصادر قوتها.

ومعروف عن تراثنا العربى ما تمتع به من عراقة وأصالة منذ تجاور قلم الترجمة مع قلم التأليف فى علوم الأوائل فى دار الحكمة التى أسَسها الرشيد فى عصر التدوين، ونماها وطوَّرها من بعده المأمون فى دار السلام. وهو جوار بدا كاشفًا بحق عن جوهر ثقافتنا التراثية التى اتسمت بالموسوعية إلى جانب التخصص، حيث كان علماؤنا يلمُّون من كل علم بطرف، كما اتسمت بالإنسانية والرحابة التى لم تتعصَّب خلالها للأجناس، أو الأديان، أو المذاهب.

ومن هنا كان لهذا التراث ما له من ضمانات الانتشار والذيوع دون قهر أو جبر، حيث أَلَّف العلماء العرب فى الكيمياء، والطب، والرياضة، والفلك، والجغرافيا، والتاريخ انعكاسًا لمعرفتهم الواسعة باللغات اليونانية، والفارسية، والهندسة، والسريانية وغيرها.

وبدا طبيعيًا للتراث العربى أن يؤصل للشخصية العربية صقلًا، ومعرفةً، وتكاملًا ومنهجًا، حيث لمعت أسماء شوامخه الكبار على غرار ما كان من ذيوع شهرة ابن سينا، وابن حيان، وابن النفيس، وابن الهيثم، والخوارزمي، والجرجانى وغيرهم من نجباء الثقافة الإسلامية وروادها، إلى جانب أصحاب الموسوعات الفكرية من أمثال الجاحظ، وابن قيتية وغيرها ..

كما بدا لهذا التراث الإنسانى أن تتجلى آثاره فيما تم نقله إلى الآخر الذى تعددت لغاته وأجناسه وأديانه، حيث بادر إلى المشاركة فى عمق ثقافتنا التى ارتقت عبر الروابط الروحية التى أزاحت العصبية وأسقطت العنصرية البغيضة بحكم ما جاء به الإسلام من مبادئ التآخى والتسامح.

وكانت جزيرة " صقلية " معبرًا لثقافتنا إلى الغرب الأوربى عبر إسبانيا وما جاورها، كما كانت الصلة التاريخية بفارس مدخلًا إلى التعرب الفكرى والثقافي، وعلى غرار ذلك كان حال الدولة العربية فى إقليم مصر فى فترة تعربها عبر مدرسة الإسكندرية ومنارات العلم والثقافة.

كما بدا التراث العربى كاشفًا عن عدة ملامح لثقافتنا العربية، منها :

أولًا : احترام التعددية الثقافة والانطلاق من تقدير أهمية وحدة الثقافة وتعدُّدية فروعها فى آن، وهو محاولة قراءة القاسم المشترك فى عمقه الإنسانى ودلالاته العلمية والثقافية.

ثانيًا : أمانة المرجعية وصدق التواصل بين أجيالها، لاسيما فى عصر التدوين، وشيوع مجالس العلماء بدءًا من الكتاتيب والمساجد، ووصولًا إلى قصور الخلفاء ومجالسهم الأدبية مع العلماء والنقاد، حيث كانت تناقش القضايا، وتحل المشكلات وتطرح المبادرات الفردية والمواقف الخاصة، وتتجلى الفروق الجوهرية بين العام والخاص.

ثالثًا : ميل ثقافتنا إلى الازدواجية بين العلمية والأدبية، فليس صحيحًا أنها ثقافة كلام، أو جدل، أو حتى إبداع شعرى أو نثرى، بقدر ما بدا منها فى علمية العطاء فى شتى فروع العلم ومجالات المعرفة الإنسانية التى انطلقت منها لكى تُعلِم الإنسان كيف يكون إنسانًا بكل المقاييس ومقومات المنهج.

رابعًا : ما تمتعت به ثقافتنا التراثية من الرحابة والعمق فى آن واحد، حيث بدت ثقافة رحبة واسعة الآفاق يعرف أقطابها أصول مناهج البحث العلمى التى أفادوا فيها نظريًا من الآخر، وتطبيقًا من خلال الواقع فى إعادة قراءته وصياغته وحل مشكلاته.

من هذه الملامح وما يشبهها، يظل مطلب الكشف عن تجليات التراث العربى وإسهاماته فى بنية ثقافتنا العربية مدخلًا أصيلًا إلى إحيائه وتجديده وإعادة قراءته

وصياغته حوارًا معه من خلاله، ودراسة له وتحليلًا لمصادره ومرجعياته من خلال مناهج عصرية جادة تحقق صيغ المواءمة والتوافق بين الموروث والعصرى دون تناقضات أو صراعات، بقدر ما يتجلى من روح المصالحة والهدوء فى بنية الفكر والوجدان التراثى والعصرى معًا.

٢ – آليات التعامل :

على أن موقفنا من التراث ينبغى أن يتجاوز مجرد التوقف عنده، أو المباهاة بأقطابه وعطاءاته وإنجازاته، وصولًا إلى أهداف أخرى تتعلق بضمانات بقائه واستمراريته من جانب، وتحديث مناهجه وآلياته بمنطق مرحلى مناسب من جانب آخر، وهو ما يمكن أن نرصد منه عدة محاور :

أولًا : تحول التراث إلى مشروع قومى يتطلب من أبناء الأمة معاودة النظر فى قراءته من باب الاحترام والتقدير وإعزاز اجتهادات السلف بعيدًا عن منطق الاستعلاء أو الاستخفاف، أو الامتهان مما يفقدنا الكثير من الموضوعية وتغييب ثقافة الثقة بالذات، وتقدير منازل المرتكزات الكبرى فى تاريخ الشعوب بما لها من الأهمية.

ولكى يتحقق هذا الموضوع يتوقع من المؤسسات والهيئات العلمية أن تجدد المادة القرائية بما يُعرف بأساطين الفكر وأقطاب العلوم العربية فى فترة مدها وازدهارها، وهذا التعريف يظل المدخل الآمن لضمان ثقافة التواصل والانتماء فى أدق صورها، وأرقى منازلها.

ثانيًا : فتح أبواب الاجتهاد والابتكار فى القراءات التراثية من حيث الإحياء، والتبسيط والشرح، والتحليل، والتعليق، مع الانطلاق من روح عصرية مبسطة تقربه من نفوس النشء ووجدانه، وترسخ فى الذاكرة الوطنية صورًا من الأصالة والتجديد، مع تأصيل المستحدث والعصرى من خلال تعددية الرأى والأفكار بدءًا من استكمال تحقيق المكتبة العربية بما يضمن لها البقاء

والاستمرارية، مع إعداد جيل من المحققين يدرك جيدًا حجم التبعة، وأمانة الرسالة، وخطورة المشروع التراثى فى زحام ثقافات الآخر، التى بات واجبًا الإلمام بها، ومحاولة اللحاق بمناهجها ونتائجها.

ثالثًا : ترسيخ عدة ثقافات فى نفوس الشباب والنشء تبدأ من فلسفة الثقة بالذات وضرورة تجاوز معطيات اليأس والإحباط التى قد تمثل عائقًا يحول دون تقدم الأمة، وتتأتى هذه الثقة من خلق التوازن النفسى والفكرى للموروث دون قصد إلى المباهاة أو الاستعلاء، ودون التماهى مع الآخر أو الاكتفاء بالدهشة والانبهار أمام منجزاته، وتكتمل ثقافة الثقة بثقافات الانتماء، والمواطنة، والتطوع، والعطاء إلى جانب ارتقاء الثقافات التربوية إزاء احترام ثوابت الأمة ومقدساتها وعدم التهاون فى المساس بأى منها.

رابعًا : محاولة التحوُّل المرحلى إلى إنتاج المعرفة والشراكة الفاعلة فى استيعاب ثورات العلم والتكنولوجيا والسعى إلى تنمية القدرات والمهارات بالشكل العصرى المناسب تجنبًا للجمود والتخلف والتراجع، ومحاولة للارتقاء إلى مرحلة التنافسية والجودة، التى بات المطلوب تحقيقها فى مواجهة تحديات المرحلة، دون تقاعس أو تردد.

خامسًا : تنمية الذاكرة الشبابية من خلال تيسير ما يقدم لها من المقروء التراثى، بعيدًا عن التعقيد والغموض وبمنأى عن مقومات التنفير وبواعثه؛ بحيث تستطيع الأجيال أن تضمن الرضا والقناعة بطبيعة التواصل والتكامل المنهجى بين السلف والخلف، بما لا يحجب روح التجديد والابتكار والإضافة بشكل علمى منهجى متجدد.

٢

بين الإنسانى والتطبيقى (قراءة حالة)

أصبح السؤال المطروح على الساحة التعليمية – تحديدًا - منوطًا بظاهرة خطيرة تجلت باطراد - مؤخرًا - فى انصراف الطلاب عن الأقسام العلمية إلى القسم الأدبى فى الثانوية العامة، وكأنهم يسيرون فى الاتجاه المضاد لمتطلبات المرحلة، بما تشهده من توالى ثورات العلم وتراكم المعرفة، فى نمط غير مسبوق فى العقود السابقة.

يحتاج السؤال – بالتأكيد - إلى البحث عن إجابات موضوعية ومنهجية، تنأى عن مسألة التخفيف أو محاولات التبسيط فى المناهج التى اتجه إليها وضع الدراسة الأدبية بشكل غير مقبول. ولعل الحل المطروح هنا قد يُغضب الوسط الطلابى الذى يتوقع مزيدًا من السطحية بعيدا عن روح الدأب والمجاهدة، أو البحث عن المعلومة فى سياق مصادرها ومرجعياتها المتعددة.

ولعل الإجابة الخاطئة ترتبط بتوافق المناهج الدراسية ـ إلى حد التطابق ـ بين القسمين العلمى والأدبى فى سياق المواد المشتركة بينهما، على غرار ما هو حادث فى اللغتين مثلا: العربية والإنجليزية، وقد تم الانصراف عن خصوصية دراسة اللغتين فى القسم الأدبى عنهما فى القسم العلمى بإضافة عمل فنى روائى أو مسرحى أو ثقافى يحقق التوازن لطالب القسم الأدبي، ويحقق نوعًا من الإرضاء النفسى لطالب القسم العلمى، حين يستشعر شيئا من الفروق عما يدرسه زملاؤه بالقسم الأدبى بما يحقق شيئًا من التوازن بين القسمين.

ومن المتوقع - أيضا - أن يعاد النظر فى مقررات القسم الأدبى، بحيث تصبح أكثر موسوعية مما هى عليه، لعلها تحقق التقارب بينها وبين المواد العلمية، بالإضافة إلى استمرارية مادة علمية – على الأقل - فى القسم الأدبى (الرياضة مثلا) وأخرى أدبية بالقسم العلمى (التاريخ مثلا) حتى لا يحدث الانفصام الذهنى فى غيبة المساحات البينية القائمة بالفعل بين معظم العلوم وتتضخم المشكلة من خلال إحساس الطلاب بسهولة اجتياز امتحانات القسم الأدبى أو سهولة الالتحاق بكليات نظرية تعتمد على المذكرات والكتاب الجامعى أو مذاكرة ليلة الامتحان أو شائعات عدم الدقة فى التصحيح، وسهولة النجاح بلا معاناة بالقياس إلى ما يعانيه زملاؤهم فى قاعات المحاضرات والورش والمعامل والمكتبات والساعات المكتبية، ودليل هذا مانراه من فوضى السلوك الجامعى لدى معظم طلاب الكليات النظرية فى مجالسهم بممرات الجامعة والكليات، أو سلوكياتهم العشوائية ثم نجاحهم آخر العام، فى مقابل ما يعيشه زملاؤهم من جِدية التلقى العلمي، وحرصهم على التفوُّق حتى فى مجالات الإبداع.

لعل هذه المفارقات تدعونا – عمليا – إلى إعادة النظر فى مجمل مناهج القسم الأدبى لتظل فى حالة تكافؤ مع نظائرها فى القسم العلمي، وعندئذ سيعود الطلاب إلى القسم العلمى بما يعيد التوازن المنتظر فى المرحلة الثانوية، ومع الخلاص من حالة التدهور التى آل إليها أمرها بتفضيل معظم الطلاب للسهولة مما لا يحقق آمال الوطن فى بناء جيل قادر على الإجادة والتنافسية والاستعداد الكامل للتعايش مع سوق العمل عبر آليات مناسبة ومهارات متميزة، تتجلى فيها القدرة على الابتكار والإبداع والتفوق.

٣

الحوار وهموم المواطنة

فى سياق معايشة الواقع وطبيعة الجدل معه ومن خلاله، وبمنأى عن التهويم فى مثاليات ورؤى حالمة نستطيع تلمُّس العلاقة الحميمة بين الطبيعة النوعية لحواراتنا الثقافية المرحلية، وما يتطلع إليه المواطن المصرى فى الفترة القادمة، من خلال عدة زوايا واعتبارات:

أولًا : فى وجوب تعريف المواطن بمقدار معاناة المؤسسات التعليمية فى تعليم الطلاب بدءًا من الإنفاق الحقيقى بمتوسط يتجاوز ستة آلاف جنيه للطالب الجامعى لا يدفع منها الطالب شيئا على الإطلاق إلا رمزا، وهو ما يتراءى لنا بجلاء عبر كل ما نستقبله من دورات الطلاب الأجانب من جميع الدول الفقيرة أو الغنية والتى يسدد فيها الطالب جزءا من تكلفة تعليمه بما يضمن الجدية والمشاركة المجتمعية فى منظومة التعليم العام.

ولكن الدولة المصرية منذ أخذت بمبدأ المجانية لم تشأ التنازل عنه تحت أى من الضغوط الاقتصادية التى تحولت معها مسألة التعليم إلى قضية أمن قومى مما يجب على المواطن قراءته بموضوعية وحَيْدة ليسأل نفسه سؤالا موضوعيا: ماذا لو كان التعليم بمصروفات حتى الآن؟! فكم من كبار المثقفين ورواد المرحلة ربما فاته قطار التعليم فسار فى اتجاه مختلف؟.

ثانيًا : التوسع الدائم فى التعليم بما يتيحه لكل طبقات المجتمع دون تفرقة باعتبار المعرفة حقا طبيعيا للإنسان، وهو توسُّع يحتاج إلى الاستمرارية تفاديا للزحام

والتكدس الطلابى الذى يجهض كل محاولات التحديث فى العملية التعليمية؛ الأمر الذى يتطلب – بدوره- مساهمة مجتمعية فاعلة وجادة بحيث تخفف العبء على المواطن والدولة على السواء، وهو ما يتحقق لو أصرَّ رجال الأعمال – مثلًا- على إثبات صدق رموز المواطنة وأصالة الانتماء مع الحرص على رد الجميل للوطن فى تنافسهم على المشاركة فى دعم التعليم وتطوير منظومة البحث العلمى على غرار ما تشهده الدول المتقدمة فى المسار ذاته، من خلال الجهود المجتمعية فى العطاء التعليمى والبحثي.

ثالثًا : البحث عن الحلول العملية لأزمة الدروس الخصوصية التى تفاقمت بشكل غير مقبول علميا أو إنسانيا، حيث نال من معيشة الأسرة المصرية، ومن عقل الطالب، ومن منظومة القيم الأخلاقية والعلمية الكثير؛ ويتطلب الأمر الكثير من الحلول بدءًا من ضبط الثقافة المجتمعية القادرة على هدم هذا الاتجاه، إلى محاولة إيجاد البدائل فى جدية أداء المعلمين بالفصول المدرسية أو المجموعات الدراسية، أو حتى فى جدية البحث عن تخفيف كثافة الفصول بما يعيد التوازن فى علاقة الطالب بالمعلم من جانب، ثم فى قدرة الطالب على الاستيعاب والمناقشة والحوار من جانب آخر.

رابعًا : التركيز على تفعيل الدور الإعلامى الناجح فى طرح حلول عملية لمشكلات التعليم والمجتمع، وهو ما يتأتى بعرض التجارب الناجحة، والنماذج المتميزة للأداء، مع التوسُّع فى مساحات البرامج التعليمية على القنوات الأرضية المتاحة للبسطاء؛ الأمر الذى ربما يغنى الطلاب – بالفعل- عن الدروس الخصوصية، بما يوفر على الأسرة المصرية كثيرًا من أموالها المهدرة، وهو ما يصون – أيضًا – عقول أبنائها عبر التحوُّل إلى عقلية امتحانية، بعيدا عن جدية المشاركة فى مسارات الفهم والتحليل والمناقشة والحوار.

خامسًا : تعريف المواطن بالطبيعة النوعية لرسالة المجتمعية للجامعة من خلال توجُّهها إلى المواطن والشارع ومواقع العمل، خاصة منها ما يقدمه الطلاب

أثناء الصيف عبر القوافل الشاملة، بما فيها من الرعاية الصحية، والوعى البيئى والحاسب الآلى ومحو الأمية وتنمية قدرات ذوى الاحتياجات الخاصة وغيرها من مشروعات تشغيل الطلاب، بما يعود عليهم بالنفع المادى ودعم علاقاتهم بزملائهم وتنمية مهاراتهم وقدراتهم، والإفادة من استثمار أوقات فراغهم، إلى جانب تعظيم روح الانتماء ورموز المواطنة.

فهل يدرك المواطن حجم ماتنفقه الجامعات – مثلًا – على طلابنا فى المدن الجامعية من ميزانية الدولة؛ أو ما يتم إنفاقه – بالفعل - على مشروعات التشغيل والقوافل من خلال تعاون الجامعات والمحافظات، أو ما يشبه ذلك من خدمات اجتماعية وثقافية عبر المعارض المتعددة التى تتبناها الجمعيات الأهلية مع الجامعات.

من كل هذه الاعتبارات وما يشبهها يستدعى الأمر إعادة صياغة الرؤى والأفكار والآليات والثقافة المجتمعية، تجاه برامج المواطنة، من خلال التعريف بكشف حساب الطالب والمجتمع من جانب، والطالب والدولة من جانب آخر، ثم الطالب والمؤسسة التعليمية بما يحدد له حقوقه وواجباته بشكل علمى دقيق، ومنهج عصرى أكثر تحديدًا وتحديثًا.

٤

أصول الحوار فى تطوير المناهج

قد نتفق أو نختلف حول تصنيف أولويات العمل الإصلاحى فى العملية التعليمية، ولكنا نتفق – بالتأكيد – حول ضرورته - وجوبًا - بما يتسق وإيقاع المرحلة، كما نتفق – أيضا – على أهمية خطوات الإنجاز الحقيقى فى مسيرة التحديث.

صحيح أن المعلم يحتاج التدريب حاجته إلى عدد من الدراسات والبحوث حول ضبط مستواه، وضمان صحة أدائه، وجودة عمله وإتقانه وقدرته على توظيف التكنولوجيا فى خدمة مناهجه، وصحيح – أيضا – أن الإدارة المدرسية تحتاج كثيرًا من التطوير والتحديث، ولكن المنهج يظل المؤشر الأول لتمثل المعطيات العصرية، والقدرة على الوفاء بالتزاماتها على وجه السرعة.

ولا يعنى تطوير المنهج ضرورات التبسيط، أو التخفيف، أو التسطيح بقدر ما يعنيه من تحقيق الأهداف المتوقعة من تفعيل الفكر الطلابى فى تعزيز روح الابتكار والحوار والمناقشة، وجدية الاطلاع، والاندفاع الجرئ إلى التحليل والنقد وإبداء الرأى وحرية التعبير.

ففى هذا السياق تتجلى جدية المدخل المبدئى، بما يليه من بقية المداخل حول الـمُعَلم، واللامركزية، والإدارة .

والحق أن وزارة التربية والتعليم قد حقَّقت إنجازا حضاريا ملموسًا فيما صنعته مؤخرا - على وجه الدقة وسرعة العمل - فى إعادة قراءة المناهج الدراسية،

وتشكيل لجان علمية على مستوى جيد من التخصص لفحصها وتقويمها، ثم الدفع بنتائج قراءاتها إلى لجان تنظيمية عكفت على المراجعة والتصحيح بما يحقق طفرة ملموحة، طالما كنا نحلم بها فى تحقيق النقلة النوعية لطلاب الثانوية العامة، ممن يستعدون ذهنيا ووجدانيا للانخراط فى سلك التعليم العالي.

والحق – أيضًا – أن اللجان العلمية الفاحصة والمتابعة قد انطلقت من استشعار مهمتها القومية ورسالتها الحضارية مع تقدير حجم التبعة المجتمعية فى محاولة تجاوز حالة الترهل العلمي، والخلاص من الحشو والتكرار والتزيُّد إلى مرحلة التنقية والاصطفاء المنهجي، بما يمثل إضافة تفرضها طبيعة المتغيِّر الثقافى بكل صوره ومستوياته.

وبقى من واجب المجتمع أن يتفاعل مع المناهج الجديدة – نقدًا ومراجعة – من حيث استيعاب أهدافها وفلسفتها؛ باعتباره خطوة على الطريق يتوقع بعدها تحولات جذرية من خلال المراجعات الشاملة لبرامج التعليم عبر كل مراحله، ولاسيما أن المرحلة الجامعية فى طريقها – على قدم وساق – عبر تطوير المناهج، ومحاولة تنمية قدرات أعضاء هيئة التدريس، وتدريب الطلاب ورعاية المتفوقين والموهوبين، وتشجيع الابتكار والتميُّز، إلى جانب الاهتمام بالجودة وتعزيز التنافسية، مع الرعاية الخاصة للأنشطة الطلابية بكل صورها.

فى هذه المسارات تكون الخطوة الأولى التى اتخذت فى وزارة التربية والتعليم فى حاجة إلى أن تستكمل من خلال الأقسام العلمية المتخصصة فى الجامعات، باعتبار الأقسام هى المؤسسات الحاكمة للوائحها، وهى – أيضا – المعبرة عن قدرتها على تطوير مقرراتها، دون انتظار إلى مناهج ورؤى فوقية عامة، على غرار ما يتطلبه التعليم العام نتيجة الخلاف البدهى والطبيعى بين الأنظمة والمستويات العلمية والتربوية..

فهل آن لأقسامنا العلمية أن تسير فى هذا الاتجاه فى تجديد مناهجها، وتحديث

وسائل تقويم الطلاب، وضمان سلامة المرجعية والتعدُّدية الفكرية، والاتجاه إلى التأليف الجماعى وسقوط فكرة الكتاب الواحد والمذكرة الجامعية، التى أدت إلى صور من التردى العلمى فى الوسط الطلابى تجاه حقائق المعرفة ومصادرها العصرية فى شكلها المتدفق والمركب؟!.

والكلمة هنا هادفة ـ بالدرجة الأولى ـ إلى محاولة الخروج من عدة ثقافات إلى أخرى مضادة لها؛ فإن نجحنا فى ذلك فقد حقق الحوار ما نتغياه، وإن وفقنا فى بعضه فقد حققنا نسبة من ذلك النجاح؛ وإن أصبنا فى قليله فقد وضعنا أيدينا على الحقيقة بغية الوعى بأبعادها ومحاولة الخروج من حالة الإحباط إلى ساحة الأمل، التى تتراءى لنا.. وقد حفلت بثقافة العمل والإنجاز بديلًا عن ثقافة القول والشعارات والمزايدات والمبالغة، ومثل ذلك ما قد يطرأ على منظومة الثقافات الكبرى، ومنها : ثقافة الانتماء والمواطنة بديلًا عن الاغتراب والتمرد والرفض، وثقافة العطاء والتطوع بديلًا عن الأثرة والأنانية وهيمنة الذات، وثقافة التلاقى والتفاعل بدلًا من الانشطار والتشنج والاستعلاء، وثقافة الإتقان والتفانى بدلًا من الاستخفاف والتهاون، وثقافة البناء والتعمير والتنمية، بدلًا من الهدم والتخريب والتدمير، وثقافة الوفاء والاعتراف والتواصل بديلًا عن الجحود والانقطاع والفرقة، وثقافة الاندماج وعمل الفريق بعيدًا عن التوهج وتضخم الذات، وثقافة الانفتاح والتلقى بعيدًا عن التبعية والتماهى والانبهار، وثقافة الوسطية والاستنارة بديلًا عن الانغلاق والجمود والانكماش، وثقافة التعددية والوعى بديلًا عن التأزم والتقوقع والتخلف، وثقافة المناهج والعلمية الجادة بعيدًا عن العشوائية والارتجال والفوضى، وثقافة التفعيل والتنفيذ بديلًا عن الادعاء والتزييف والوهم، وثقافة الثقة بالذات والأمة بديلًا عن التجاهل والتفريط، وثقافة الوحدة والتكتل بعيدًا عن التشرذم والانقسام والتشتت، وثقافة الحوار والمشترك الإنسانى بديلًا عن الصراع والتصادمية.

والله ـ سبحانه ـ ولى التوفيق.